

## رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال ينظر إلى مستقبل تطوير سوق رأس المال في قطر

السيد فيليب ثورب، رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال ورئيسها التنفيذي "إن تطوير سوق رأس المال هو عامل أساسي في نمو دولة قطر. يجب النظر إلى إنشاء سوق أسهم متين وأسواق رأس مال مترابطة باعتباره أساس بنية من الخدمات المالية التحتية الحيوية في دعم نمو الاقتصاد."

للتنشر الفوري

الدوحة في 12 يونيو 2008

على هامش محاضراته في مؤتمر الأسواق العالمية الذي أقيم في واشنطن هذا الأسبوع، أفاد السيد فيليب ثورب، رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال ورئيسها التنفيذي بأن الإطلاق المرتقب لهيئة التنظيم المالي الموحدة والمتكاملة في قطر سيشجع الاتجاه نحو الإصلاح الضروري لسوق رأس المال في المنطقة.

وأفاد السيد ثورب أمام جمهور من الاختصاصيين الدوليين في التنظيم بأننا نشهد نسب نمو غير مسبوق في دول مجلس التعاون الخليجي وأن الآفاق الاقتصادية مشجعة جداً. وأدت هذه العوامل إلى استقطاب رؤوس الأموال ونسب عالية من السيولة. ولكن أسواق رأس المال الخليجية ستواجه عدداً من التحديات إن أرادت استخدام كل إمكانياتها وقامت بتلبية احتياجات المستثمرين في المنطقة.

أشار السيد ثورب إلى الحاجة إلى التطوير في عدة مجالات ومنها تطوير قاعدة المهارات والخبرات في السوق بالإضافة إلى ضرورة معالجة مواضيع مثل توفير معلومات وتحليل جديرة بالثقة ومعايير أعلى في الحوكمة المؤسسية ومقدار أكبر من الشفافية. وأبدى ثورب تفاؤله، نظراً إلى الإرادة السياسية في دعم هذه التطورات مشيراً إلى أن جميع الأسواق الناشئة تواجه مثل هذه التحديات. وتوقف بالتحديد عند إحدى الخطوات الهامة التي تتخذها قطر والتي تتمثل في إنشاء هيئة تنظيم موحدة.

ورأى ثورب بأن حكومة قطر قد أمنت دعماً ثابتاً للإصلاح تبلور في تطوير مركز قطر للمال بالإضافة إلى إصلاحات حديثة أخرى متعلقة بتأسيس هيئة تشرف على السوق.

واستطرد كلامه قائلاً :

"اتبعت حكومة قطر حملة إصلاحية ثابتة ومنها السعي إلى تأمين بيئة تنظيمية وقانونية تعمل على أساس المعايير الدولية من خلال تأسيس مركز قطر للمال. ويُعتبر إعلان الحكومة في عام 2007 عن خططها إنشاء هيئة تنظيم متكاملة الخطوة المنطقية التالية في هذا الاتجاه من التطور."

وأكمل السيد ثورب قائلاً : "إن تطوير سوق رأس المال هو عامل أساسي في نمو دولة قطر. يجب النظر إلى إنشاء سوق أسهم متين وأسواق رأس مال مترابطة باعتباره أساس بنية من الخدمات المالية التحتية الحيوية في دعم نمو الاقتصاد."

"تتطلب الأعمال في قطر خدمات مالية متطورة وذات جودة عالية. ويتطلب المستهلك والعمل الفرد أيضاً بيئة خدمات مالية تؤمن له الثقة وتخدم احتياجاته الاستثمارية وادخاراته الطويلة الأمد. وأنا على ثقة من أن الهيئة التنظيمية المتكاملة ستأتي بفوائد عديدة للشركات القطرية والمستهلكين على السواء. وسيكون التزام الحكومة القطرية بالمعايير العالية نموذجاً لتطوير أسواق رأس المال في المنطقة."

###

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

فريق عمل العلاقات العامة

هاتف: +974 495 6747

فاكس: +974 483 0894

البريد الإلكتروني: [news@qfcra.com](mailto:news@qfcra.com)

لمحة عن مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقره الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تم إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005.

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتحويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأديبها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى.

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

هيئة تنظيم مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤياً واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات،

يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: [www.qfc.com.qa](http://www.qfc.com.qa)

## لمحة عن قطر

عام 2005، أُجري استفتاء وطني رحّب ترحيباً كبيراً بدستور جديد نصّ على إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في قطر وعلى قيام سلطة قضائية مستقلة. ودولة قطر هي حالياً عضو في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. ويعدّ الاقتصاد القطري بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم وتتنجّه قطر إلى أن تكون أكبر مصدر للغاز المسيل في العالم وتعمل ضمن إطار برنامج حيوي يكمن في الاستثمار البنوي والتنويع الاقتصادي.

للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

[www.qfcra.com](http://www.qfcra.com)